نحو التأسيس لمقاربة تعليمية في نقل العلوم:
الاستثمار في لغات الاختصاص كحالة في صميم الموضوع

د. دريس محمد أمين
قسم اللغة والأدب الانجليزي
جامعة مصطفى اسطمبولي-معسكر

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى التأسيس لمقاربة تعليمية في الترجمة العلمية قوامها لغات الاختصاص من خلال إبراز جوانب الائتلاف والاختلاف بين اللّغة لأغراض عامة واللّغة لأغراض خاصة، وكيف السبيل إلى توظيفٍ أمثلٍ لخصائص هذه الأخيرة في نقل النصوص العلمية ضمن أطر لا تشكو القصور أو العوج. فالناظر لواقع تدريس الترجمة بمعاهدنا وجامعاتنا ليلحظ غياب درس تعليمي واضح المعالم في نقل العلوم وما يدور في فلكها من مسائل ووسائل، الشيء الذي يفسر قلة ما يترجم في هذا المجال. ويضاف إلى ذلك افتقار جامعاتنا إلى نهج تكويني يتدارس الخطاب العلمي، قشره ولبابه، في منشئه الأول؛ أي لغات الاختصاص، ويبث في مدخلاته ومخرجاته على المستويات كلها المصطلحية والتركيبية والأسلوبية والتداولية، والسبل القمينة بتوظيف ذلك كله في ترجمة النصوص العلمية منتجًا نصيًا وسيرورة اجرائية على حد سواء، ومنه تلقين طلاب الترجمة ملكات جديدة غير تلك التي نألفها في الترجمة العامة. وسيحاول هذا البحث الإجابة على عدة تساؤلات، لعل أبرزها على الإطلاق: ماذا نقصد بلغات الاختصاص؟ وما هي مقوماتها اللّغوية ومرتكزاتها المعرفية؟ كيف يمكن أن تُستثمر لغات الاختصاص في زيادة فعالية تعليمية الترجمة العلمية ومنه استيفاء شروط التكوين الجيد ومتطلباته؟ ما هي مخرجات توظيف لغات الاختصاص على جودة الترجمات العلمية وملكات المترجمين على حد سواء؟

الكلمات المفتاحية: الترجمة؛ التعليمية؛ العلوم؛ مقاربة؛ لغات الاختصاص.

Towards Establishing a Didactic Approach for Science Rendering: Exploiting Specialized Languages as a Case to the Point

Abstract

This study seeks to establish a didactical approach in scientific translation with its chief element the specialized languages by highlighting the aspects of convergence and divergence between language for general purposes and language for specific purposes, and how to optimize the use of the characteristics of the latter in rendering scientific texts within frameworks that do not complain of deficiency or crookedness. Observing the reality of teaching translation in our institutes and universities, one may notice the absence of a well-defined didactic course in the transfer of sciences and what revolves around of issues and means, which explains the scarcity of what is translated in this realm. In addition to this, the need for our universities to a formative method that probes into the scientific discourse, its nuts and bolts, in its place of origin; i.e. the specialized languages, and determines its inputs and outputs at all the levels terminological, synthetic, stylistic and pragmatic, and the ways and means to employ all of this in translating scientific texts as both a textual product and a procedural process, from which teaching translation students new competencies other than those we are familiar with in general translation. This research will try to answer many questions, the most prominent of them perhaps are: what do we mean by specialized

languages? and what are their linguistic components and epistemic bases? how can specialized languages be invested in increasing the efficacity of scientific translation didactics, and then fulfilling the conditions and requirements of good training? what are the outcomes of exploiting specialized languages on the quality of scientific translations and the translators' competencies alike?
- **Keywords:** Translation; Didactics; Sciences; Approach; Specialized Languages.

1. توطئة

تكتسي العلوم اليوم بأنواعها من طبيعيات وتقنيات وإنسانيات أهمية بالغة في حياة الأمم، فقد أضحت معيارًا مفصليًا به يُقاس تطورها التكنولوجي، وبعدًا حاسمًا إليه يُحتكم في توصيف رفاهها الاجتماعي، وخصيصة عظيم قدرها بها تتمايز في ظل عولمة زاحفة، وما فرضته من جدليات تُعنى بمسائل الهيمنة وكسب الحظوة. وتروم الأمم المتأخرة مواكبة المستجدات في المجال العلمي واللحاق بركب نظيراتها التي قطعت أشواطًا كبيرة في إنتاج المعارف وبلورة العلوم. غير أنّ تحقيق هذا المبتغى لن يتسنى إلا من خلال توفر الأداة التي ستمكّن من الاستفادة محليًا بهذا الزخم من المنجزات العلمية، ووضعها بين أيدي الكفاءات الوطنية. ولا شك في أنّ الترجمة أكثر هذه الأدوات تأثيرًا لما تؤديه من دور حضاري خطير يربط الضفاف كلها، وبوصفها تشتغل على النصوص بمختلف صنافاتها ما سيفضي حتمًا إلى الاستفادة من خبرات الآخر العلمية وتجاربه العملية من جهة، وتحقيق النهضة المنشودة من جهة أخرى.

وتحظى لغات التخصص باهتمام متزايد في تعليمية الترجمة، خاصة وأنّ الكفة رجحت لصالح الترجمة المتخصصة التي صارت تُعنى بأنواع المعرفة المختلفة. وقد باتت معاهد الترجمة المرموقة تعمل على إعداد طلابها إعدادًا يتماشى والطفرة الحاصلة في السوق العالمية كمًا وكيفًا، في ظل الحضور المزمن للترجمة في المؤسسات العلمية والاقتصادية بوصفها وسيلة ناجعة في تلقين المعلومات واكتساب الخبرات في الميادين كافة، وبأدق الطرق الممكنة وأسهلها سبلاً. ويأتي هذا التعويل على الترجمة استجابة لرغبة استراتيجية ملحة من قبل الدول في مواكبة الركب التقدمي، المعرفي والتكنولوجي على وجه الخصوص، بغية اغتنامه في تحقيق التطور والرفاه لمجتمعاتها.

إنّ الجزائر، بوصفها دولة فاعلة في القارة السمراء، واحدة من الدول التي تصبو إلى الانفتاح للاستفادة من نقل الخبرات والتجارب في التخصصات كافة، وذلك بفعل تحولها -في ظرف وجيز جدًا- إلى ورشات كبرى تستقطب اهتمام الشركات العالمية باختلاف نشاطاتها التجارية والاقتصادية. وعليه، أصبح من القمين أن تتكيّف معاهد الترجمة وأقسامها مع هذا الوضع الجديد الذي أصبح السمة الغالبة على السوق الوطنية من خلال إعداد وتدريب مترجمين وتراجمة قادرين على الاندماج في سوق العمل لما يتطلبه من حاجات معرفية، موضوعاتية ولغوية، هي كالسلاح الفتاك في يد المحارب العتيد.

ويكفي أن نذكر معاهد وأقسام الترجمة في بلادنا ليتبادر إلى أذهاننا أساليب تدريس طلاب الترجمة وتكوينهم على نحو يؤهلهم لولوج عالم الشغل. غير أنّ أول ما يُطرح بخصوص هذه المسألة المتطلبات الأساسية (Prerequisites) التي ينبغي أن يتوفر عليها هؤلاء، وهذا قبل الحديث عن آليات تدريس الترجمة المتخصصة، والظروف المحيطة به. ولعل أبرز هذه المتطلبات هو التحكم الفعلي في اللّغة العامة بوصفها الأداة التي تتيح للطلاب الانتقال -مفهومًا وتداولاً- من العام إلى الخاص (اللّغة لأغراض عامة/Language for General Purposes-LGP)/الترجمة العامة

(General Translation) (اللّغة لأغراض خاصة/Language for Specific Purposes-LSP)/الترجمة المتخصصة (Specialized Translation).

2. تعليمية الترجمة العلمية (Scientific Translation Didactics): الأسس والمرتكزات

الترجمة العلمية نمط من أنماط الترجمة المتخصصة، وعليه فإنّ الحديث عن الترجمة العلمية ينبغي أن يتم تناوله ضمن الترجمة المتخصصة التي تعرف بأنّها الممارسة المهنية للترجمة المختلفة في شكلها ومتنها عن الترجمة العامة. فموضوعات الترجمة المتخصصة ترتبط بمجالات منحصرة من حيث الاهتمام، وتتعلق بنطاق لا يمكن التداول فيه من قبل عامة الناس، بل لا يمكن لأي كان من المترجمين أن يخوض فيها بالسهولة المتوقعة[1]. ولا يكفي عادة تخرج المترجم من إحدى الكليات التي تقوم بتدريس الترجمة للتعامل مع الترجمة المتخصصة ومشكلاتها تعاملاً ينأى به عن المعضلات والمآزق المفاهيمية والمصطلحية.

والترجمة العلمية تتوفر على هذه الخصيصة بالذات؛ أي إنّ موضوعها ومادتها يستعصيان على أي كان العمل عليهما والترجمة فيهما بالسهولة المتصورة. زد على أنّ أسسها ومرتكزاتها التعليمية هي نفسها الموجودة في الترجمة المتخصصة، إذ إنّها تحتاج من المترجم تكوينًا خاصًا ومستمرًا يتجدد مع التطور الحاصل في العلوم التطبيقية والمادية التجريبية، ما يعني خضوع المترجم إلى تدريب متواصل ينتهي بأهلية مهنية (Professional Qualification) تفضي به إلى التعامل مع نص علمي يندرج ضمن مجالات متعددة، فالنص الطبي نص علمي، والنص الكيميائي نص علمي لكن بميزات وخصائص مختلفة نسبيًا.

تتميّز الترجمة العلمية، على غرار الترجمة المتخصصة، بخصوصية النصوص والأساليب التقنية التي كثيرًا ما تمثل تحديًا نظرًا لما تشكّله من صعوبات أثناء الترجمة. علاوة على أنّها تتطلب من المترجم المتخصص أن يكون مصطلحيًا (terminologiste) ومصطلحاتيًا (terminographe)، تقع على عاتقه مسؤولية إيجاد ما يكافئ به الصيّغ التعبيرية والاصطلاحات العلمية في اللّغة المنقول إليها. وكثيرًا ما يكون هو السياق للإنتاج المصطلحي الذي يسعى المترجم من خلاله إلى تكريس هذا التكافؤ وازدراعه في البيئة المستقبلة حتى قبل المصطلحيين والمصطلحاتيين[2] أنفسهم.

إنّ من جملة مرتكزات الترجمة العلمية وخصائصها التَعلِيمية/التَعلُمية، مثلها في ذلك مثل غيرها من أنواع الترجمة المتخصصة، حاجتها للإحاطة المعرفية النوعية والشاملة، والإتقان الفعلي للغات العمل، وقدرة الفعل في التعامل مع مختلف المراجع المتخصصة، ومعالجة عقبات ما ينقل من لغة إلى لغة أخرى لها خصائصها التركيبية المختلفة نسبيًا أو كليًا، وهو ما يتطلب حرصًا شديدًا يحول دون الوقوع في إشكالات دلالية قد تشوّه المعنى أو تقلبه[3].

ولعل أهم أقنوم في الترجمة العلمية هو اللّغة الخاصة والمصطلح الخاص، وهما اللّبنة الأساس في أي تكوين جاد وطامح لتخريج مترجمين أَكْفَاء يستطيعون التعامل مع مختلف النصوص المتخصصة وتعقيداتها [4]. وبالموازاة مع الاتقان الأولي للغتي العمل عمومًا، ينبغي على المترجم المتخصص أن يكون ملمًا كل الإلمام بالمفاهيم ومسمياتها التي تدور في فلك المجال الذي يترجم منه وإليه[5].

3. اللّغة لأغراض عامة (Language for General Purposes/LGP) واللّغة لأغراض خاصة (Language for Specific Purposes/LSP) بين الائتلاف والاختلاف

لا شك أنّ اللّغة المتخصصة هي توظيف مقيّد للّسان في مجالات معرفية محددة، ولا شك أنّ العبارات والصيغ والتراكيب التي توظف في اللّغة المتخصصة هي البنى الصوتية والصرفية والتركيبية والأسلوبية التي تخضع لسلطة اللّغة

العامة. وبالتالي فإنّه لا يمكننا أن نتحدث عن لغة متخصصة بمعزل عن اللّغة العامة، فالعلاقة بين اللّغة العامة وما هو خاص فيها هي علاقة احتواء، وهو ما يعني أنّ إقامة فوارق جوهرية بين لغة حاضنة تمثل الشامل والثابت، وأخرى لا تعدو أن تكون متغيرًا فيها يتفاعل داخل جماعات خطابية معلومة هو من الصعوبة بمكان. وهذا ما يدفع إلى القول إنّ اللّغات المتخصصة تشير في مدلولها إلى توظيف أنساق فرعية (Sous-systèmes) مكتوبة كانت أم ملفوظة تندرج ضمن الإطار العام للّغة[6]. وهناك في الحقيقة محاولات كثيرة تركز على فصل هذه المتغيرات الموجودة ضمن اللّغة العامة نفسها، بل إنّها عدت لغات التخصص لغات مستقلة وقائمة بذاتها، لا تحمل خصائص اللّغة العامة بوصفها تتسامى عن الترادف (synonymie) وتعدد المعاني (polysémie)، كما أنّها تتوفر على رابطة لا تنفصم عراها بين المفهوم وما يعبر عنه (Bi-univocité)، وهي الخصائص التي تضاف، في نظرهم، إلى محدودية نطاق هذه اللّغات، واقتصارها على مجالات محددة أين يتم التداول بها.

والأكيد أنّ هذه المواصفات التي تتميّز بها اللّغات لأغراض خاصة تعد معاييرًا يستند عليها في التأسيس لأوجه الاختلاف التام والقطعي مع اللّغة لأغراض عامة؛ وهو منظور يتقاسمه لسانيون ودارسون يحسبون على مدارس أوروبا الشمالية. ويعد يوجين واستر Eugen Wüster من السبّاقين في طرح هذا التصور العام 1930 تماشيًا مع رغبة ملحة في تقييس موحد وشامل للغات التخصص بغية التحكم فيها ومراقبة تطورها.

ليس هذا الطرح بالسائد عند الكثير من اللّسانيين والمعجميين، والدليل على ذلك أنّ قسمًا كبيرًا منهم لا يعد تلك الميزات الفريدة التي تتمتع بها اللّغات لأغراض خاصة معاييرًا كافية لاختلاق لغة مستقلة عن لغتها الأولى، ويبقى أنّها مجرد مواصفات لمتغيرات في اللّغة ذاتها بحسب الوضع والمجال الذي ترد فيه وتتأقلم معه. وعليه فإنّ الحديث عن أوجه الاختلاف والائتلاف ههنا، لا ينبغي أن يكون بين لغة وأخرى على أساس أنّهما كيانين مختلفين، وإنّما بالأحرى بين استخدامين أو توظيفين للّغة نفسها في سياقين مختلفين ينتج عنهما تحديد ملامح تكتسبها تلك اللّغة في كل سياق على حدة. فاللّسانيات التطبيقية وتعليمية اللّغات -على وجه الخصوص- تعززان من هذه الرؤية التي تدمج لغة الاختصاص -أو ما يعرف باللّغة لأغراض خاصة- ضمن تخطيطاتها للّغة العامة تدريسًا، وتعدها جزءًا من المسار التَعلِيمي/التَعلُمي وامتدادًا فرعيًا وطبيعيًا له. ومن ذلك مثلاً أنّ جل الكليات والمعاهد التي تعنى بتعليم اللّغات تعتمد في التدريس على نمطين أولهما تعليم اللّغة العام وهو الأس الرئيس في العملية، حيث يتناول المتعلم جميع مستويات اللّغة موضوع الدراسة من معجم ودلالة وأسلبة... وغيرها من المكونات والمكنونات، وهو ما يعرف بتعليم اللّغة لأغراض عامة (Language for General Purposes/LGP). ثم ينبني على هذا التعليم مستوى تعليمي آخر يكون في مراحل متقدمة من التحصيل، ومرتبط بسابقه وفرع منه[7]، وهو ما يعرف بتعليم اللّغة لأغراض خاصة (Language for Specific Purposes/LSP). ويبقى أن لغة الاختصاص تنفرد بالمجالات التي توظف فيها، لينبثق عن ذلك الرطانة أو اللّغة المهنية (Jargon).

إنّ الحديث هنا عن الاختلاف والائتلاف لا ينبغي إذًا أن يُفهم على أنّه فروق بين لغتين مختلفتين اختلافًا جوهريًا، وإنّما ينبغي أن يكون الحديث عن ائتلاف واختلاف في وظيفة اللّغة ذاتها التي تؤديها في سياقات مختلفة. ذلك ما ترتكز عليه مدرسة براغ (Prague School) مثلاً التي تفضل الحديث عن الوظائف اللّغوية بدلاً من الأغراض، وتحدد أربعة أنواع توظف بموجبها اللّغة وهي[8]: اللّغة اليومية ذات الوظيفة التواصلية، واللّغة التقنية ذات الوظيفة العملية التقنية (التطبيقية)، واللّغة العلمية ذات الوظيفة النظرية-التقنية، واللّغة الأدبية ذات الوظيفة الجمالية. وعلى الرغم من أنّ

مدرسة براغ تفرّق بين اللّغة التقنية واللّغة العلمية فإنّها تجمعهما في قالب اللّغات بمفهومها الخاص بوصفها تتطلب نوعًا من الدقة داخل المجالات التي توظف فيها.

إنّ اللّغات التي توظفها جماعات لسانية لها اهتمامات تخصصية ومهنية مشتركة لا تعد سوى ألوانًا من اللّغة العامة، تكتسب خصوصيات في البنية (structure) والدلالة (signification) والاستعمال (usage) ضمن أحياز تواصلية خاصة، ذلك أنّ اللّغة الخاصة، بحسب العرف المتداول، نوع مُقَنَّن ومَرْمُوزٌ من اللّغة العامة.

4. في مفهوم لغة الاختصاص وتعريفاتها

يتأرجح مفهوم لغة الاختصاص عند الكثير من الباحثين في مجالها تحت مسميين: اللّغات الخاصة (Specialized Languages) وقوائم المصطلحات (Glossaries)، وهما التسميتان اللّتان تعكسان تضاربًا وفهمًا مختلفًا لمفهوم لغة الاختصاص الذي يرجع إلى خلفيات متعددة في التأصيل اللّساني لكل تسمية، فنجد أنّ المنظور الذي يضع لغات الاختصاص في صورة قوائم من الكلمات المحددة والمستعملة ضمن كل مجال معرفي على حدة يستمد توصيفها في الحقيقة من تلك النظرة التقليدية التي سبقت اللّسانيات المعاصرة كما نفهما اليوم(9)؛ حيث تمنح هذه النظرية المميّزة الأولوية للمفهوم على حساب الكلمة التي من المفترض أن تعبر عنها، أو ما يعرف بالأنوماسيولوجية (Onomasiologie). وبالتالي فإنّ اللّغة عمومًا تخضع في الأصل لسلطة المفهوم. هذه الرؤية الأفلاطونية للّغة هي التي يركز عليها علم المصطلحات الكلاسيكي أو 'الوستارياني'(10) نسبة إلى يوجين وستر Eugen Wüster واضع أسس علم المصطلحات الذي امتد إلى أنحاء واسعة من أوروبا في زمن ما، وهو الفكر نفسه الذي كرّس مفهوم لغات الاختصاص ضمن قوائم للألفاظ والتعابير تحمل مفاهيم خاصة وإن كانت ضمن اللّغة عامة فإنّها لا تختلط بها، ويجدر أن تبقى بعيدة ومحصورة عنها أو بالأحرى مستقلة عنها. ذلك ما يتجسد في تعريفها لمفهوم لغة الاختصاص بأنّها نظم منضوية تحت اللّغة تختلف فيما بينها وتختلف عن اللّغة العامة وتكتسب هويتها في القطاعات والمجالات التخصصية المختلفة والمتشعبة. إنّ هذا التوجه ينظر إلى الألفاظ بشكل منفصل عن التواصل والتعامل الذي يميّز كل لغة طبيعية، ويحدّد معانيها ضمن تلك القوائم الموضوعة في قوالب جامدة ومعدة سلفًا بتصورات محددة لاستخدامها أو ما يعرف بالتقييس الصارم.

إنّ هذا التعريف للّغة الاختصاص في الواقع لا مكان له في اللّسانيات المعاصرة، إذ تنطلق جل الدراسات اللّسانية بما في ذلك المعاجم الغربية الخاصة بعلم اللّغة من التمييز بين المصطلحية (Terminology) (أو قوائم المصطلحات) وبين اللّغة الحاملة للمصطلحات(11). كما لم تتعامل مع المفهومين باعتبارهما واحداً أو بالأحرى لم تختزل مفهوم اللّغة الخاصة من منظور وستر Wüster وجماعته في علم المصطلحات الكلاسيكي. وفي المقابل فقد ربطت تلك القوائم الخاصة (أو المصطلحات) باللّغة عامة، وأصبحت تدرس وفق المقاربة الدياكرونية التي تستلزم العودة إلى جذور تلك الكلمات واستخداماتها في اللّغة العامة (langue commune). وهذا يؤكد النظرة الشمولية للّغة باعتبارها نظاماً ثابتاً يتأقلم مع وضعيات ومجالات مختلفة. فاللّغة الخاصة لا يمكن أن تكون بعيدة عن آليات اللّغة العامة وخصوصياتها الأساسية، فهي تستخدم الوحدات المعجمية والقواعد النحوية وغيرها المنبثقة عن اللّغة العامة، وتوظف الوسائط العادية والطبيعية فيها(12).

وبذلك تجاوزت جميع الدراسات اللّسانية الحديثة وعلم المعاجم المنظور المصطلحي القديم لكونه يعد المصطلحات ومساردها تعبيرًا ماديًا لما ينبغي عليه أن تكون لغات التخصص، ومنه ينظر الآن إلى لغات التخصص على أنها توظيف خاص للّغة العامة أو توظيف لفرع منها في سياقات خاصة. وبإمكاننا في هذا الصدد أن نرصد التعريفات التالية:

التعريف "أ":

"لغات التخصص (أو اللّغات المتخصصة) تعبير على ما يراد منه تعيين اللّغات المستعملة في مواقف تواصلية (كتابية أو شفوية) تختص بنقل معلومات لحقل تجربة خاصة[13]

التعريف "ب":

اللّغات الخاصة أداة ناقلة لمعارف خاصة[14]

التعريف "ج":

اللّغة الخاصة - لغة فرعية (Sous-langue) تنبثق من اللّغة العامة وتتصل بها بخطوط عمودية، ولها اختزالات ورموز ألفبائية يتم إدماجها بكيفية ملائمة للقيود النحوية للّغة العامة، تحمل مضمونًا معرفيًا خاصًا[15].

وعلى الرغم من الاتفاق حول تحديد مفهوم اللّغات الخاصة بشكل عام، ينقسم جل الباحثين بشأن تحليل طبيعة اللّغات الخاصة وضبطها: فمنهم من يعد اللّغة الخاصة من الأصول؛ أي إنّها لغة قائمة بجميع أركانها وتوظف لأغراض تواصلية خاصة، ومنهم من يعدها فرعاً من الفروع ومتغيراً في اللّغة يوظف لأغراض خاصة. غير أنّ ذلك لا يغيّر من الأمر شيئًا في رأي باحثين كثر ما دامت أركان اللّغة العامة حاضرة وبشكل كبير في الحالتين معاً، فهي أساس أي تحليل معجمي أو لساني يقوم على دراسة لغات الاختصاص إن نظريًا أو عملياً.

5. الأبعاد التعليمية للّغات الاختصاص وسبل استثمارها في الترجمة العلمية

تعد اللّغة أهم مُقوّم في تدريس الترجمة، وهي بهذا جزء فاعل في أي منهاج تعليمي في الترجمة. ومع التطور الحاصل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتدفق الكبير للمعلوماتية وكذا ظهور مجالات متفرعة في العلوم كالهندسة الوراثية والهندسة النووية وغيرها[16] من التخصصات، أصبح لزامًا أن يكتسب مُقوِّم اللّغة ومفهومه العام في تعليمية الترجمة طفرة تخوّل للمتعلم التعامل مع صنوف التخصصات التي سيختارها مستقبلاً، والتجاوب مع سوق الترجمة الذي صار يتعامل وبنسبة عالية مع نصوص تخصصية مختلفة ومتشعبة. وبالتالي فإنّ مناهج الترجمة بحاجة إلى التأقلم مع المعطى الجديد المتعلق باللّغة التي لم تعد الترجمة فيها تقتصر على إتقان ثنائيات لغوية كما تتصورها تلك المناهج[17]، وإنّما على التعامل مع اللّغة التي تتجه أكثر فأكثر نحو التخصصية تمامًا كما تعاملت معها اللّسانيات التطبيقية وتعليمية اللّغات باعتمادهما على تلقين اللّغات وتعلمها في جميع مراحلها العامة منها والخاصة.

ومفهوم الكفاءة اللّغوية في الترجمة لا ينبغي أن يُحصر فقط في النسق العام الذي تعتمده مناهج كثيرة في الترجمة، بل عليه أن يتجاوزه إلى شق آخر مهم هو الكفاءة في لغة الاختصاص. وعليه أصبح من القمين البحث في فاعلية مُقوِّم لغات الاختصاص وتجلياته في مناهج الترجمة وتعليميتها.

إنّ الحديث عن فاعلية لغات التخصص في تعليم الترجمة يستدعي منا أن ننظر عن كثب إلى موقعها في مناهج التعليم المقترحة من قبل عدد من الباحثين في بيداغوجيا الترجمة التي نستعرضها فيما يلي:

- **منهاج ولفرام فيلس (Wolfram Wilss)**: لعل أول المناهج التي تتناول الترجمة المهنية هو ما جاء به فيلس Wilss في برنامج مكثف لتعليم الترجمة على مدى سداسيين، حيث تنطلق السنة الأولى منه بتعليم مكثف للّغات الخاصة أو ما

يسميه فيلس Wilss بالمنهاج الأساسي وذلك بالاعتماد على تمارين في الترجمة من اللّغة الأم إلى اللّغة الأجنبية والعكس. ويقدم هذا المنهاج في مرحلته الأولى نصوصًا علمية لينتقل تدريجيًا إلى النصوص المتخصصة في المراحل الأساسية نفسها. وبالموازاة مع ذلك يتم ادماج الدروس والمحاضرات في الحقول تخصصية، أو ما يصطلح عليه فيلس تسمية الدراسات في مجالات مختلفة التي يتم انتقاؤها حسب أهميتها في الواقع، وهي المجالات التي من شأنها أن تزود الطلاب بالثقافة الواسعة ما يتيح لهم التعامل مع أكثر من مجال واحد. أما في السنة الثانية فزيادة التعليم المكثف المصحوب بتعليم النظريات الترجمية من خلال إدراج عدد لا بأس به من النصوص المتخصصة والمتنوعة مع مواد تكميلية غير لغوية في الحقول المتخصصة مثل القانون الدولي والعلوم السياسية والاقتصاد... والواقع أن فيلس Wilss يقدم هذا التصور كجزء من منهاجه الذي يهدف أساسًا إلى تعليم الترجمة العامة(18).

- **منهاج والتر كايزر (Walter Keiser)**: ينطلق كايزر Keiser من واقع تعليم الترجمة نفسه حيث ينتقد في البداية أنماط التكوين الخاصة بالترجمة عمومًا، إذ يعيب عليها محاكاتها لأنماط تعليم اللّغات الكلاسيكية. هذا ويقترح في المقابل نموذجًا صارمًا يمتد إلى سنة واحدة وبمعدل 75 دقيقة للحصة الواحدة، كما يشترط عددًا محدودًا من المتعلمين (15 طالبًا) ممن يحوزون القدرات الذهنية واللّغوية والموسوعية ما يمكّنهم من التجاوب مع محتويات هذا البرنامج الصارم. وينقسم نموذج كايزر Keiser إلى قسمين: يركز القسم الأول على استعمال النصوص حسب درجة صعوبتها وطبيعة موضوعاتها ولغة التخصص التي تنتمي إليها. كما يشترط كايزر Keiser أن يتم تنويع مجالات التخصص خلال مدة التكوين، ولابد للنصوص المنتقاة أن تكون حديثة حتى يتمكن الطلاب من التعرف المسبق على مستجدات الواقع المهني للترجمة. أما القسم الثاني فهو قسم نظري تلقن فيه أساسيات الترجمة وتقنياتها وأهم النظريات فيها ما يكرّس مرة أخرى منهاج التكوين في الترجمة العامة(19).

- **منهاج ستيفان ف. هورن (Stefan F. Horn)**: بخلاف النموذجين السابقين، يقترح هورن Horn في منهاجه المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية تكوينًا على المدى الطويل يمتد إلى أربع سنوات، حيث يرتكز في سنته الأولى على تدريب مكثّف في اللّغات المعمول بها في الترجمة، ويخصص فيه حيز يتناول دراسة مجالات تخصصية متعددة كتمهيد للاطّلاع على المجالات التي من المحتمل أن يتعامل معها الطلاب مستقبلاً. ويتواصل هذا النسق في التعامل مع المجالات التخصصية في السنة الثانية والثالثة والرابعة بالموازاة مع الطابع العام الذي يقوم على تحقيق الكفاءة اللّغوية في الترجمة. ومع ذلك فقد تفطن هورن Horn للأهمية الكبيرة في تدريس المجالات المختلفة في الترجمة طيلة فترة التكوين(20).

إنّ نظرة متفحصة لأركان كل نموذج وكذا مقاربته لمُقوّم لغة الاختصاص توحي من الوهلة الأولى اهتمام واضعي البرامج هؤلاء بالتكوين المكثف للغات العمل في الترجمة العامة، بحيث لا يخرج نطاق اهتمامهم بلغات التخصص عن اقتراح ممارسة الترجمة على نصوص تخصيصية معيّنة لا تستهدف بصورة واضحة أبعادًا تعليمية تتناول هذا المُقوِّم المتمثل في لغات الاختصاص بعناصره واستثمارها خلال التكوين. كما أنّ دراسة المجالات المقترحة في كل هذه النماذج تتعامل مع لغات التخصص بوصفها كيانًا واحدًا، في حين أنّ لغات الاختصاص تحمل هوية المجالات التي تحتويها، فهي بالتالي تختزل هذا المُقوّم في مجرد دراسات موسوعية هدفها التعرف على مختلف المجالات المعرفية التي قد تعترض طريق المترجم في حياته المهنية.

ومن هذا المنطلق عمد الكثير من المكونين في الترجمة إلى الأخذ بعين الاعتبار الكفاءة اللّغوية بشقيها الخاص والعام لاسيما أنّ الكفاءة اللّغوية من منظورها العام لا تمثل في الغالب عائقًا بالنسبة للمترجمين بقدر ما تمثله إشكالية الكفاءة اللّغوية في التخصصات المتفرعة والمتشعبة، وهو ما يستدعي التركيز أكثر على لغات الاختصاص بأبعادها الوظيفية. ذلك ما عمدت إليه برامج تعليمية متوسطة وطويلة المدى خاصة في أوروبا مثل برنامج ماستر الترجمة المتخصصة المتعددة اللّغات بجامعة ليل3 (Lille3) بفرنسا المصادق عليه من قبل المديرية العامة للترجمة التابعة للمفوضية الأوربية التي وضعت مثل هذه البرامج بغية التجاوب مع التحديات العلمية والاقتصادية والثقافية التي جاءت كنتيجة لسياسات الاندماج الأوربي الذي تضطلع فيه الترجمة بدور ريادي. يتناول هذا البرنامج في السداسي الأول وحدة تعليمية (الوحدة التعليمية الخامسة) تتصل بالممارسة اللّغوية في الوضعيات المهنية، وتتدارس تقنيات وأساليب التواصل الشفوي والترجمة الشفوية وفق التخصص المختار، وذلك بالموازاة مع وحدة الترجمة المتخصصة التي تُعنى بالمجالات المنتخبة نفسها[21]. كما يقدم ذات البرنامج وحدات تعليمية أخرى ترتبط بتقنيات التحرير العلمي والتقني (الوحدة التعليمية السابعة)، والمصطلحية وتحليل النصوص المتخصصة في إطار الترجمة المدعومة بالحاسوب.

يدل تقسيم هذه الوحدات التعليمية التي تُعنى بلغات الاختصاص وكيفية التعامل معها على فهم عميق لأهميتها بوصفها الأس الرئيس في ميدان الترجمة المتخصصة. وبالتالي فإنّ الأبعاد التي يرتكز عليها هذا التكوين هي أبعاد وظيفية تتمثل بالأساس في استخدام اللّغة داخل مجال مهني معلوم من خلال التدريب على التواصل الشفوي الذي يتيح فرصة الاشتغال على أنواع المنجز اللّغوي المعمول بها في السياقات التخصصية المتنوعة وربطها مباشرة مع ممارسات الترجمة الشفوية، فضلاً عن الدراسة النظرية واسقاطاتها التطبيقية على طرائق التحرير والكتابة العلمية والتقنية، وهو ما سيعود على المتعلمين بالفائدة الجمة من خلال تنمية ملكة التأليف التشاركي لديهم (Co-authoring) في المجالات التخصصية المختلفة. ويضاف إلى ذلك تعزيز اطلاعهم النوعي على آليات إنتاج المصطلحات وتصنيفها وتحيين مدلولاتها وليس الاكتفاء بالتعرف عليها وحفظها فحسب. إنّه لمن الأهمية بمكان أن تكون هذه الأبعاد الآنف ذكرها حاضرة في كل مقاربة تعليمية/تعَلُمِية تهدف إلى تكوين مترجمين متخصصين، وفيما يتعلق بالترجمة العلمية فهي تخضع أيضًا للأبعاد نفسها من منطلق أنّ كنهها لا يعدو أن يكون في واقع الأمر سوى لغة اختصاص، ويبقى من الضروري أن تكيّف تلك الأبعاد وفق خصوصيات المصطلح وطبيعة اللّغة الحاملة له.

1.5. لغات الاختصاص والاصطلاح العلمي

يعد المصطلح أهم أقنوم في لغات الاختصاص التي تركن إلى الاصطلاح العلمي في إثراء مساردها ومعاجمها، فلولا المصطلحات الطبية على سبيل المثال لمّا صنّفنا النص بأنّه طبي ومثله النص القانوني والاقتصادي والأدبي... وحتى التخصص الترجمي في هذا المجال أو ذاك يسمى بحسب مصطلحاته فنقول ترجمة طبية وترجمة قانونية وترجمة اقتصادية وترجمة أدبية إلى غير ذلك من التسميات المختلفة. وعليه فإنّ المصطلح هو العلامة الفارقة في لغات الاختصاص المتنوعة ليس لأنّه يحمل مفاهيمها المفتاحية وحسب، وإنّما لكونه يرسّم حدود تخصص ما والمجال العلمي الذي يدور في فلكه[22]. وبالتالي فإنّ المصطلحات الألسنية ليست كالمصطلحات القانونية أو الفزيائية حتى وإن حصل وتقاربت مصطلحات مختلفة نسبيًا أو كليًا

ويهدف الاصطلاح العلمي إلى تحقيق الدقة والدلالة المباشرة والحصرية بعيدًا عن الإيحاء والعموم، وهذه خصيصة فريدة في المصطلحات العلمية عمومًا، بحيث ينبغي أن تكون المصطلحات دقيقة في دلالتها وحتمية في إحالتها، تنأى

بنفسها عن اللّبس والغموض. كما توظف الوحدات المعجمية التي تنتقل من السجل اللّغوي العام إلى السجل اللّغوي الخاص في وضعيات لغوية وخطابية جديدة، وتتوشّح بدلالات مبتكرة تسير إلى الثبات مع مرور الوقت لتكتسب في الأخير معان لسنية (idiomatic) التي تختلف عن معناها أو معانيها في حالتها الأولى[23].

يأخذ الاصطلاح العلمي أشكالاً مختلفة من لغة إلى أخرى، فنجد أنّ اللّغة العربية على سبيل المثال تعتمد في توليد مصطلحاتها على طريقتين أساسيتين:

أ- **الاصطلاح الداخلي:** أي ضمن اللّغة وموروثها النحوي والبلاغي، حيث تركن اللّغة العربية إلى الاشتقاق في المقام الأول، فضلاً عن إحياء تلك الكلمات التي فقدت معانيها بفعل التقادم جراء هجرها وقلة استعمالها في السياقات التخصيصية مثل كلمتي (نبراس) و(ضفر). ويضاف إلى ذلك ترقية العديد من الكلمات المستعملة في اللّغة العامة لتحمل هي الأخرى دلالات تخصصية قارة.

ب- **الاصطلاح الخارجي:** وهو المقتبس عن اللّغات الأجنبية بالتعريب أو الترجمة، ويعد نمطًا سائدًا في الاصطلاح نظرًا لسهولته وجريانه على ألسن المتكلمين باللّغة[24].

ولا تختلف لغات العالم عن اللّغة العربية في وضع المصطلحات وتوليدها، حيث تعتمد هي الأخرى على الاشتقاق (derivation)، كما تولد مصطلحاتها عبر اقتراضها من التراث الإغريقي واللاتيني أو من لغات أجنبية مثل ما تقوم به اللّغتين الفرنسية والإسبانية من اقتراض لكلمات اللّغة الإنجليزية، وكذلك عبر التحوير المعنوي لكلمات اللّغة العامة.

2.5. لغات الاختصاص وخصائصها الذاتية

من البديهي أن تشكّل لغات الاختصاص النواة الأولى للّغة أيًا كانت هذه اللّغة حتى يتجسد التواصل في أدق أساليبه وأبلغ مقاصده بنقل أنواع المعارف والعلوم التي لا تحتمل قراءات متعددة ولا تأويلات مغلوطة. وتتسم لغة الاختصاص بسمة الوضوح في تراكيبها البسيطة التي جاءت لتخدم أهدافًا محددة، فتكون المخرجات لغة وظيفية بامتياز. ومن سمات لغة الاختصاص كذلك الإيجاز، فهي تتجه نحو الاقتصاد اللّغوي (l'économie linguistique) ما يجعل الحصول على المعنى أمرًا محسومًا بالنسبة لقارئه. ويتحدد الاقتصاد اللّغوي بموجب معيار علمي رصين يفرضه نمط التحرير، فلا يجيز الأسلوب العلمي في لغات التخصص استخدام التعابير المجازية والمحسنات البديعية التي تزخر بها الكتابة الإنشائية عامة، لكونها أداة -وليست غاية في حد ذاتها- أُعدت سلفًا لنقل مضامين جلية الوضوح لأصحابها. وتتصف لغات الاختصاص، زيادة على ما تقدم، بالموضوعية باعتبارها قناة ناقة للمعطيات العلمية في حالتها الخام من دون مبالغة أو حماسة، ذلك لأنّ معد النص بعيد عن مضمون نصه[25].

وتتجلى أبرز الخصائص الذاتية للغات التخصص في العناصر التالية:

1.2.5. الدقة (Precision)

يقول غاستون باشلار Gaston Bachelard: "لكي يجد المرء آذاناً صاغية داخل المدينة العلمية ينبغي أن يتكلم لغة العلوم وبأسلوب علمي"[26]، ومنه فإنّ خاصية الدقة تتحدد في التعبير عن المفاهيم بالوضوح الكافي الذي تنتفي به كل مظاهر اللّبس والغموض، فلا مجال في اللّغة الخاصة للاشتراك اللفظي والترادف. ولبلوغ هذا الهدف تم وضع مقياس أحادية الدلالة وكذا مقياس حذف المُعيَّن أو المُحدد الذاتي[27].

1.1.2.5. مقياس وحدة الدلالة (Monosemy)

فأما مقياس وحدة الدلالة فيعني ألا يحوز المفهوم العلمي الواحد على أكثر من مصطلح، وهو المقياس الذي أقرّته المنظمة العالمية للتوحيد المعياري (International Organization for Standardization/ISO) في توصيتها رقم 1087. وينبغي أن تكون وحدة الدلالة بين المفهوم وتسميته فلا تعكس فيها التسمية إلا مفهومًا واحدًا.

وتعود الرغبة في إقرار مقياس وحدة دلالة إلى الموروث المصطلحي الكلاسيكي الذي خلّفه واستر Wüster، في حين أثبتت الأبحاث التي أعقبت إقرار هذا المقياس صعوبة أو ربما استحالة تحقيقه بالشكل الصارم والمطلق، وهذا لعدة أسباب منها الاعتبارات اللّغوية والصوتية منها خاصة؛ إذ يرى الباحثون استحالة التطابق الدلالي التام (bi-univocité totale) إذا تعلق الأمر باللّغات المستقبلة للمفاهيم الجديدة من اللّغات التي تبلورت فيها هذه المفاهيم، فلا يمكن للمصطلح أن يحمل صفاته الصوتية الجهيرية الأولى كاملة ومثال ذلك مصطلح (non-alignement) الذي لن ينطق ويكتب في اللّغة العربية (عدم انحياز) كما ينطق ويكتب في لغته الأولى. وعلى الرغم من أنّ مفهوم هذا المصطلح ودلالته ثابتين فقد بدّل هويته اللّغوية كتابة وصوتًا بما يتناسب مع اللّغة المستقبلة[28]، وهذا إن دل على شيء فإنّما يدل على وجوب الإقرار بنسبية هذا المقياس من الوجهة نظر شكلية وصوتية على الأقل.

في الحقيقة لا تتوقف نسبية وحدة الدلالة عند هذا الحد، فهناك عامل آخر يؤثر في الدلالة المطلقة: العامل الاشتقاقي الصرفي الذي يميّز كل لغة على حدة، حيث يتعارض هذا العامل في الكثير من الأحيان مع مبدأ الدلالة المطلقة التي تستبعد ظاهرة الاشتراك اللفظي المؤسس له في اللّغة العامة. لا يمكن إذن عزل معيار الاشتراك اللفظي بين المصطلحات في اللّغات المختلفة نظرًا لقدرات هذه اللّغات الحرفية والصرفية والاشتقاقية المحدودة في أن تستوعب المفاهيم اللامتناهية. وبالتالي فإنّ الاشتراك اللفظي ظاهرة صحية ووارد حدوثها بين اللّغات، فلا يمكن أن نجد في جميع الحالات مصطلحًا جديدًا ومختلفًا لكل مفهوم في اللّغة الأخرى، ومثال ذلك مصطلحي (Asplenia) و(Asplenie) في اللّغتين الإنجليزية والفرنسية اللّذان يشتركان في الدلالة على مفهوم فقدان وظائف الطحال جراء خلل في أيض الجسم (أو مُتَلاَزِمَةُ انْعِدامِ الطِّحال). وثمة حقيقة أخرى مفادها أنّ الكثير من المفاهيم توجد في اللّغات من دون تسميتها مع أنّها مدركة وملموسة ولكن إمكانات اللّغات القليلة تقف حجر عثرة أمامها لتتجسد في مصطلحات[29].

2.1.2.5. مقياس حذف المُعيَّن أو المُحدد الذاتي (Self-determinant)

يعد حذف المُعيَّن أو المُحدد الذاتي (Self-determinant) معيارًا علميًا يضفي على لغة الاختصاص خاصية الدقة. ويرى عبد الصبور شاهين أنّ المختص يستخدم صيغًا لغوية ورياضية محددة في شكلها وكمها، فلا يجوز لعالم الفلك على سبيل المثال أن يقول إنّ الكوكب (أ) يبعد عن الكوكب (ب) ببضعة ملايين من الكلومترات، أو إنّ أشعة الشمس تستغرق عدة ثواني لتصل إلى الأرض. وعليه فإنّ حذف المُعيَّن أو المُحدد الذاتي في لغة الاختصاص هو تجنب العبارات الفضفاضة والغامة التي لا يجوز لأهل العلم وخاصته الركون إليها إلا عند بسط المفاهيم وتذليلها ومن ثم تعميمها لدى العامة من الناس، وهذا سياق آخر لا تستخدم فيه لغة الاختصاص بل نمط لغوي آخر. فالاحتكام كل الاحتكام إلى المعطيات العلمية من أرقام وإحصائيات دقيقة وموثوقة أمر لازم وضروري.

2.2.5. خاصية الوضوح (Clarity)

تتميز لغات الاختصاص بتفضيل المأنوس من الألفاظ؛ أي تلك التي تبتعد عن الغرابة وأسباب الغموض، والتخلي عن استعمال الصور البلاغية من تشبيه واستعارة وكناية وتورية وغيرها، ما يفتح باب التأويل المتعدد والقراءات المتداخلة.

يقول جون لوك John Locke في هذا الصدد أنّه يستحيل أن نتحدث عن الأشياء كما هي إلا من خلال النظام والوضوح الذي يتنافى مع الأشكال النحوية والبلاغية التي تتبع قوالب فصيحة ومبتدعة، والموجهة عمومًا لنشر أفكار ومعتقدات تنافي المنطق والواقع لافتقارها إلى المعرفة والصدق[30].

ولبلوغ خاصية الوضوح التي تنشدها لغة الاختصاص ينبغي مراعاة عنصرين مهمين هما: الذُّرَيْرِيَة والتوليد الصوري (أو الشكلي).

1.2.2.5. مقياس الذُّرَيْرِيَة (Atomicity)

يعتبر برتراند راسل Bertrand Russell مقياس الذُّرَيْرِيَة (Atomicity) صيغة تقنية يتمثل جوهرها في استعمال كلمات لا استطراد فيها ولا انزياح ولا نزوع إلى الخيال لأنّ لغة العلم تتطلب القليل من الكلمات ذات الدلالة الواضحة والدقيقة، فالذّريرية بهذا المعنى تعكس البساطة في لغة العلم من خلال التراكيب السهلة والمعجم القليل لكنها معبرة تربط أفكار العلم بالواقع[31].

2.2.2.5. مقياس التوليد الصوري (أو الشكلي) (Formal Neology)

يقصد بالتوليد الصوري (أو الشكلي) (Formal Neology) توليد ألفاظ جديدة (Neologism) لم يسبق وضعها بغية التعبير عن مفاهيم ووقائع جديدة أو أخرى قديمة. وهو بهذا المعنى يقابل التوليد الدلالي الذي يراد به عزل القوالب اللفظية القديمة عن دلالاتها التي علقت بها منذ الوضع الأول، وشحنها بوحدات دلالية مستحدثة. وبإمكان هذا المقياس أن يحدث نوعًا من التفرد الاصطلاحي في لغة الاختصاص من خلال مجموع تلك المصطلحات المعبر بها عن المجال من جهة، وتحقيق دقة المعنى التي تحول دون أن يتلوّن معجم اللّغة الخاصة دلاليًا، ومنه تفادي أن تتداخل لغات الاختصاص فيما بينها. وكلما ظهرت هذه الصيّغ الجديدة كلما تحقق ذلك التباعد النسبي مع اللّغة المشتركة ومع اللّغات الخاصة المجاورة الأخرى، بحيث لا توظف تلك المصطلحات المولدة بين عامة الناس وتبقى محصورة في إطار التخصص الواحد دون غيره من التخصصات [32].

3.2.5. الموضوعية (Objectivity)

تتمثل هذه الخاصية في ضرورة أن ترتبط صيّغ لغة الاختصاص وعباراتها بالموضوع العلمي الموصوف. ويتجسد ذلك بأن تتوارى كل الألفاظ أو الأساليب التي تحيل على ذات الواصف، نحو ضمير المتكلم وانفعالاته ومعتقداته. فالموضوعية بهذا المعنى سعي نحو استقلالية لغة العلم وخلق التطابق التام بين المعرفة والواقع دون وسيط يذكر.

في الواقع لا توجد هذه الخاصية بالمطلق في لغات الاختصاص، فعلى الرغم من بروزها بشكل لافت في لغة العلوم التجريبية والطبية مثلاً، فقد تغيب في نصوص علمية تتناول موضوعات إنسانية واجتماعية وثقافية ودينية[33].

4.2.5. الإيجاز(Conciseness)

تعني خاصية الايجاز في لغة الاختصاص تبليغ المحتويات المعرفية بأقل ما يمكن من الألفاظ والعبارات، فمن المعروف أنّ أقدم الوسائل اللّغوية وأكثرها انتشارًا في وضع اللفظ الموجز وسيلة النحت. أما على مستوى النصوص فتتحقق هذه الخصيصة باعتماد التعبير المباشر والمختصر. وقد تمتد خاصية الإيجاز إلى المصطلحات بفرض الطابع الرمزي الحرفي عليها، فعلى سبيل المثال الطابع الرمزي الحرفي (AVC) يعني السكتة الدماغية، و(ADP) يعني الأدينوزين ثنائي الفوسفات.

5.2.5. البساطة (Simplicity)

تعني البساطة في مجال لغات الاختصاص تحرير المضامين العلمية بجمل وتراكيب قصيرة تنعدم فيها كل أشكال التعقيد، وبأساليب سهلة تخلو مما هو مألوف في اللّغة العامة مثل كثرة الإحالات الضميرية، والتقديم، والتأخير، والإضمار، والحذف، والفصل وغيرها من أساليب علم المعاني[34]، ذلك أنّ توظيف اللّغة الخاصة دائمًا ما يركز على ما تحمله من معارف لا تقبل في تداولها أي تفنن أو تطريز كتابي.

6.2.5. خاصية الكتابة المعيارية (Characteristic of Standard Writing)

يقصد بخاصية الكتابة المعيارية وجود وحدة في نمط الكتابة بلغات الاختصاص، وهي سمة لا تفرزها الكتابة من حيث أنّها صياغة لفظية، وإنّما توجدها المحددات الزمانية والتاريخية والثقافية لفعل الكتابة. فالغرض من الكتابة ليس دائمًا نفسه كما أن متلقيها يختلف من طالب إلى باحث أو خبير، أو من دارس إلى مقيّم للنص. وبالتالي فإنّ معيارية الكتابة في لغة الاختصاص لا تستقر على حال بوصفها تخضع للمستويات والأهداف التي أُنتجت لها.

7.2.5. خاصية تنوُّع العلامات (Characteristic of Sign Variety)

يرى روستيسلاف كوكوريك Rostislav Kocourek أنّه بإمكاننا تصنيف لغات العلوم من حيث طبيعة العلامات المعتمدة في التعبير عن مفاهيمها إلى ثلاثة أصناف: لغات تهيمن فيها العلامات غير اللّسانية، ولغات تكتفي باقتراض العلامات اللّسانية المتوافرة في اللّغة الطبيعية بعد إفراغها من معانيها وشحنها بمفاهيم جديدة، وأخرى تمزج بين العلامات الطبيعية والعلامات غير الطبيعية ما يعني أنّ لغة الاختصاص لا تمتاز بطبيعة واحدة في كل العلوم، فهي مجموعة من الأنساق والنظم الدلالية المتنوعة التي تضم بالإضافة إلى عناصر النسق اللّغوي الطبيعي علامات غير خطية (Signes non-linaires) مثل المجسمات، والنماذج، والرسوم، والخرائط، والبيانات، وعناصر الأبجدية اللّغوية مثل (أ)، (ب)، (ج)، وعناصر الأبجدية الحسابية مثل (1)، (2)، (3) المتتابعة في الزمان والمجال[35].

6. قراءة في مخرجات استثمار لغات الاختصاص في الترجمة العلمية

إنّ الأهمية التي تحظى بها لغات الاختصاص في سوق العمل اليوم تحتم علينا أن نتجاوز تعاملنا السطحي معها في مناهج تعليم وتدريب المترجمين، حيث لم يعد إدراج لغات التخصص ضمن ما يسمى باكتساب المعارف الموضوعاتية (l'acquisition des connaissances thématiques) أو دورس المجالات كافيًا بوصفه يختزل هذا المُقوِّم الحاسم في مجرد التعريف بالمصطلحات وحفظها من مسارد كثيرًا ما تحتاج إلى تحيين دوري ومستمر. وعن المناهج الحديثة والمعتمدة في الوضعيات التعليمية/التعَلُمِية التي تُعنى بفعل الترجمة اليوم فهي تقارب اللّغة المتخصصة بوصفها كيانًا كاملاً بشقيه النظري والعملي-الإجرائي من خلال سبر أغوارها وتحديد ضوابطها وتناول مستجداتها في الحقول كافة، ومن ثم العمل على تثبيتها في أذهان المتعلمين عبر حجية المثال والشاهد حتى يتمكنوا بدورهم من اكتساب المهارات اللازمة في التعاطي معها والعمل بها في الوضعيات التواصلية التي تفرضها السياقات المهنية المختلفة.

7. الخاتمة

لقد أضحت اللّغة لأغراض خاصة حجز الزاوية في التخطيط البيداغوجي الحديث الذي يصبوا إلى تخريج مترجمين أَكْفَاء بمقدورهم الاشتغال على الصنافات النصية التخصصية المختلفة، وهذا بإدراج لغات الاختصاص بكل مكوناتها ومختلف أبعادها التي يعد المصطلح جزءًا مهمًا فيها. ولم يعد الأمر مقتصراً على جرد المصطلحات الموظفة في كل مجال

بالقدر الذي أصبح من الضروري تهذيب مهارات المتعلمين على مستوى الأفهمة التخصصية والتحرير العلمي، وتشذيب مخرجات ذلك كله عبر أمثلة تحاكي الواقع وتعكس التطور الحاصل في ميادين العلم وعلى المستويات كافة، فضلاً عن لفت انتباههم بأهمية الخصائص اللّغوية والميتالغوية للغات الاختصاص في الرفع من درجة الاستعداد اللّغوي والفاعلية الترجمية لديهم تماشيًا مع التحول الوظيفي الذي تشهده الترجمة اليوم، والذي نجم عنه ولوج المترجمين تخصصات أكثر تعقيدًا وبينية مما كان عليه الحال في السابق. ويعني ذلك أنّه من الأهمية بمكان أن تكون المقاربات المقترحة في التكوين على قدر التحديات الجمّة التي تطرحها سوق العمل التي لا تعطي للمترجم مجالاً للمناورة، لتبقى وحدها الكفايات اللّغوية والملكات الترجمية بمثابة المعين الذي لا ينضب بالنسبة للمترجم العام والمتخصص على حد سواء.

الهوامش والإحالات:

(1)ينظر: جبايلي باية وبلقاسمي حفيظة، 'الترجمة المتخصصة: مهارات المترجم المتخصص'، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2020، ص82.

(2)المرجع نفسه، ص82.

(3)المرجع نفسه، ص82.

(4)Voir: Hanifi Mustapha et Driss Mohaned Amine, Les Langues Specialisées et La Formation Des traducteurs Professionnels: Que Faut-il Enseigner? Djoussour El-maaréfa, Volume 06, No 02, Université Hassiba Benbouali de Chlef, Juin 2020, pp707-713.

(5)Lerat Pierre, Les langues spécialisées, Presses Universitaires de France, 1995, p19.

(6)Ibid, p19.

(7)Ibid, p20.

(8)مهدي صالح سلطان الشمري، في المصطلح ولغة العلم، د ط، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2012، ص 22.

(9)Voir: Hanifi Mustapha et Driss Mohaned Amine, op.cit, p707.

(10)علم المصطلح لطلبة كليات الطب والعلوم الصحية، إشراف محمد هيثم الخياط، المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، أكاديميا إنترناشيونال، 2007، ص83.

(11)les langues spécialisées, op.cit, p21.

(12)Ibid, p21.

(13)علم المصطلح لطلبة كليات الطب والعلوم الصحية، مرجع سابق، ص 86.

(14)المرجع نفسه، ص87.

(15)المرجع نفسه، ص87.

(16)ينظر: سامي آمال، 'فاعلية مكون لغة الاختصاص في مناهج تعليم الترجمة المتخصصة'، مجلة المترجم، المجلد 16، العدد 32، 2016، ص-ص 19-47.

(17)المرجع نفسه، ص 19.

(18)المرجع نفسه، ص24.

(19)نفسه، ص 26.

(20)نفسه، ص28.

(21) نفسه، ص30.

(22) ينظر: بناني أحمد، 'لغة الاختصاص و دور علم المصطلح في مقاربتها'، مجملة الآداب واللغات، المجلد 08، العدد01، 2020، ص18-19.

(23)المرجع نفسه، ص 32.

(24)المرجع نفسه، ص32.

(25)ينظر: علم المصطلح لطلبة كليات الطب والعلوم الصحية، مرجع سابق، ص 91.

(26)المرجع نفسه، ص91 (نقلاً عن: Bachelard. G, Le matériel rationnel, Puf-Paris, 1974, p216)

(27)المرجع نفسه، ص92.

[28] نفسه، ص93.

[29]نفسه، ص95.

[30]نفسه، ص96.

[31]نفسه، ص97.

[32]نفسه، ص98.

[33]نفسه.

[34]نفسه، ص100.

[35]نفسه، ص101.

المصادروالمراجع

- بناني أحمد، 'لغة الاختصاص و دور علم المصطلح في مقاربتها'، مجملة الآداب واللغات، المجلد 08، العدد01، 2020 .

- جبايلي باية وبلقاسمي حفيظة، 'الترجمة المتخصصة: مهارات المترجم المتخصص'، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2020.

- ساسي آمال، 'فاعلية مكون لغة الاختصاص في مناهج تعليم الترجمة المتخصصة'، مجلة المترجم، المجلد 16، العدد 32، 2016 .

- علم المصطلح لطلبة كليات الطب والعلوم الصحية، إشراف محمد هيثم الخياط، المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، أكاديميا إنترناشيونال، 2007.

- مهدي صالح سلطان الشمري، في المصطلح ولغة العلم، د ط، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2012.

- Hanifi mustapha, Driss mohaned amine, Les Langues Spécialisées et La Formation Des traducteurs Professionnels: Que Faut-il Enseigner?, Djoussour El-maaréfa, vol(06) (02), 2019.

- Lerat Pierre, Les langues spécialisées, Presses Universitaires de France, 1995.